

مكتبة الأسرة

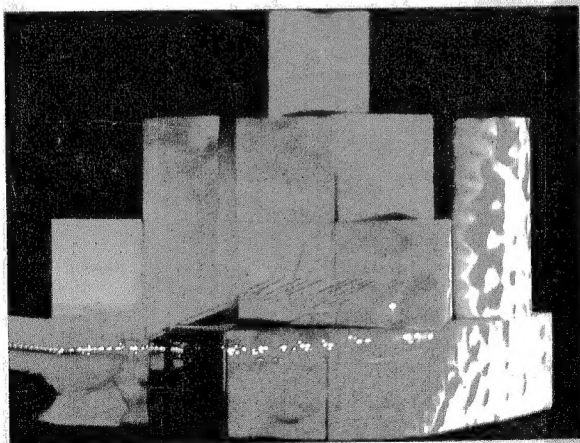
مهرجان القراءة للجميع



د. محمد مندور

الديمقراطية السياسية

تراث الانسانية



سلسلة المصريات
سلسلة للكتاب

الديمقراطية السياسية

د. محمد منصور



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(تراث الإنسانية)

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

الديمقراطية السياسية

د. محمد مندور

الغلاف

والإشراف الفني :

الفنان : محمود الهندي

المشرف العام :

د. سمير سرحان

على سبيل التقدير :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل ببوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تدوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً ويسعر فى متناول الجميع ليوشع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تترعب فى صدارة البيت المصرى بشراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجهها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء).. وتلضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء) .. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تتهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

لوحة الغلاف

اسم العمل الفني: تشكيلات الأزرق والأحمر

التقنية: فوتوغرافيا

اسماعيل شوقي

فنان وسيلته الكاميرا والاعتماد على الرؤية في التعامل مع القيم الجمالية، لجأ إلى التشكيل بالضوء، ولم يسيطر على الآلة (الكاميرا) فقط أو التحكم في نظام التحميض وإنما تجاوز ذلك ليزواج بين الصدفة والقصد، معتمداً على التدخل اللوني والظلال في تنظيم غاية الإحكام يؤكد الخلفية المعتمدة، أدواته اللون والظل والدور، يخلط الأصواء (الألوان) ويقوم بحزيعها في تجارب دقيقة تخضع للتبادل والتوافق، تتحول الألوان إلى تكوينات مكعبية واسطوانية تجريدية. وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

محمود الهندي

الديمقراطية السياسية

د. محمد مندور

سيادة الأمة

قابل شعب وادى النيل حركة الجيش بالتأييد بل الحماسة لأنه رجا أن تسفر عن رد سيادته اليه بعد أن حرمه النظام الملكى الفاسد من تلك السيادة وبعد أن أصبحت عبارة « الأمة مصدر السلطات » ألفاظا خاوية لا تحمل أية حقيقة . فكان الملك هو الذى يعين الوزارات وهو الذى يقللها ويحل البرلمانات ويتحكم فى الأداة الحكومية كلها يمنح من يشاء ويحرم من يشاء ويحابى ويعادى بحسب هواه حتى أصبح العالم أجمع يتحدث عن وجود حزب فى مصر يسمى « حزب السراى » . وكان الانجليز بنوع خاص يرون أن مصر لا يقوم فيها غير حزبين لا ثالث لهما وهما الوفد « وحزب السراى » وذلك قبل

أن يضطر الوفد في حكمه الأخير الى مهادنة الملك . وكان المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر الى أن تعود السيادة الى الأمة بعد أن زال مفتصبها وأن يصبح رضا الأمة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم فى البلاد وتوجيه مصيرها .

ولكن هذا الحلم الجميل لم يتحقق حتى اليوم وذلك لأن الدستور والقوانين هما وعاء سيادة الأمة وكان من الواجب أن تبدأ حركة التطهير بتناول ذلك الدستور وتلك القوانين .

ولكن الحركة وقفت حتى اليوم عند الأشخاص فهى قد عزلت شخص الملك ولكنها لم تعزل النظام الملكى وهى تركز جهدها اليوم فى تطهير أجهزة الدولة من بعض الأشخاص ، ولكنها لم تطهر تلك الأجهزة من القيود والتفترات المخيفة القائمة فى الدستور وفى القوانين والنظم المتراكمة من العهد المنقرض والتي ربما كان الأفراد موضوع النعمة اليوم هم أيضا من ضحاياها .

ولابد لكى تتحقق آمال الشعب من تلك الحركة المباركة أن يروا الثورة تصلح النظم لا الأفراد فحسب . ونحن فى بلاد أصابها الاستعمار والاستبداد خلال سنين طويلة بأمراض عميقة لم تستقم معها أخلاق ولا تقاليد يمكن الاعتماد عليها فى تلافى الغيوب والتفترات الموجودة فى النظم كما ينظمها الدستور والقوانين . ولذلك لا بد لنا من الاعتماد أولا وقبل كل شئ على الدستور والقوانين

واحكام صياغتها حتى يتكون في ظلها المواطن الصالح .
والبون شاسع بيننا وبين البلاد ذات التقاليد
السياسية والأخلاقية المتينة التي تكونت على مدى السنين
والتحارب . ففي مثل تلك البلاد لا يعلقون أهمية كبرى على
نصوص الدستور والقوانين المكتوبة لأن التقاليد والأخلاق
عندهم هي دستورهم الأعلى الراسخ المتين .

وفي فجر التاريخ عندما أخذ الاغريق يصنعون أسس
الحكم الديمقراطي بلغ بهم الجرح على تأكيد معنى سيادة
الامة وكونها مصدر السلطات حدا جعلهم لا يقبلون مبدأ
التمثيل النيابي بل يعطون حق حضور الجمعية العمومية
للشعب - أي البرلمان - لجميع المواطنين على السواء بدلا من
أن يمثلهم نواب كما هو الحال اليوم . وقد استطاعوا تحقيق
هذا المبدأ لأن كل مدينة كثيرة من مدينتهم كانت تعتبر دولة
مستقلة بجمعيته الشعبية العامة ونظم حكمها . ولما كانوا
قوما عمليين دقيقي الفهم للحقائق فقد خشوا أن تكون
المساواة بين المواطنين في حضور الجمعية العامة حقا نظريا
لا يتمتعون به فعلا وذلك بحكم أن فقرائهم قد تضطروهم
حضورات كسب قوتهم الى الانصراف الى عملهم بدلا من
حضور جلسات الجمعية التي توضع فيها القوانين المنظمة
لأدوات الحكم . وقد رأوا أن تلتزم الدولة بدفع تعويض
لكل مواطن فقير عن كل جلسة يحضرها وبذلك تضمن
حضورهم وتمكنهم عمليا من استخدام حقهم في المساهمة
في إدارة وطنهم

ومن البديهي أن مثل هذا النظام لم يعد لسوء الحظ
ممكنا في البلاد الحديثة حيث يبلغ عدد المواطنين الملايين
ولا يمكن بالبداهة اعطائهم جميعا حق الحضور في الجمعيات
الشعبية العامة أي البرلمانات . ولكن لا أقل من أن يتمكنوا
عن طريق التمثيل النيابي من استخدام حقهم في توجيه
سياسة وطنهم بواسطة برلمانهم المنتخب انتخاباً حراً .

نعم ان النظام النيابي منذ أنشئ في مصر سنة ١٩٢٤
حتى اليوم لم يؤت ثمرته المرجوة . ولكن هذا الفشل
لا يرجع الى فساد ذلك النظام في ذاته وإنما يرجع الى وجود
السيطرة الاستعمارية من جهة والاستبداد الملكي من جهة
أخرى . فهذان العاملان قد كان لهما أثر بعيد في وجود
العيوب والثغرات القائمة في دستور سنة ١٩٢٣ وفي
القوانين التي تراكمت بعد صدوره ووسعت من تلك العيوب
والثغرات . وجاء التطبيق العملي للنصوص الدستورية
والقوانين فزاد الطين بلة وأفسد الصالح من كل تلك
النصوص بينما بالغ في أذى المعيب الفاسد منها .

وإنه وإن يكن الاستعمار لا يزال جائماً على صدر
الوطن ولا يزال وجوده قيداً ثقيلاً على سيادة الأمة وحريتها
في أن تختار ما تريد من نظم وأن تطلق ما تصبو اليه من
حريات إلا أن وطأة هذا الاستعمار قد أصبحت غير مباشرة
وبخاصة في حياتنا الداخلية . كما أن زوال آخر ملك
مستبد قد حرر الأمة من قيد ثَقِيل ولأصبح من الممكن اليوم
أن تقوم تلك الأمة بحركة تطهير واسعة في نظمها .

ذلك أنه من الثابت أن هذه النظم إذا ظلت سائدة فسوف تفسد اشخاصا آخرين • وهكذا نظل ندور في حلقة مفرغة • والذي يجب أن يؤمن به كافة المواطنين هو أن الفساد قد كان في النظم بقدر ما كان في الأشخاص بل ربما تقضى العدالة المطلقة بأن لا يتحمل الأشخاص من ذلك الفساد إلا القدر الذي أضافوه إلى الفساد الناتج عن النظم ذاتها •

لقد رتب دستور سنة ١٩٢٣ على أساس أن الأمة مصدر السلطات ومع ذلك نص ذلك الدستور نفسه على مسائل حرم الأمة من حق تعديلها أو اختيار غيرها • وهي مسائل كبرى إذا خرجت من نطاق سلطة الأمة أصبحت هذه السلطة لفظا خاويا ومن بينها عدم جواز تعديل ذلك الدستور فيما يختص بشكل الحكم في مصر أي أنه ملكية دستورية كما نص على عدم جواز تغيير نظام وراثته الملك •

إن الدستور ليس الا مصدرا لسيادة الأمة ولا يجوز أن يحد من تلك السيادة بل يجب أن يكون خاضعا لها • وما هو في جوهره الا عقد ضمني بين جميع المواطنين وهو ولا يستمد قوته الا من موافقة الأمة العامة أو على الأقل موافقة أغليبتها • فإذا اتفقت الأمة على نظام وراثته يجب أن ينفذ هذا الاتفاق وذلك الرضا وأن لا يقوم في سبيل ذلك أي عائق •

ان مبدأ سيادة الأمة لا يجوز أن يظل حبرا على ورق .
وفي بلد سياسى ناشئ كمصر لابد من أن يستند هذا المبدأ
الى نصوص صريحة دقيقة بحيث يصبح حقيقة واقعة يؤخذ
بها الجميع الى أن تنشأ فى بلادنا تقاليد وأخلاق سياسية
سليمة . ولذلك لا مفر من وجوب الإسراع فى مراجعة كافة
القوانين العامة لتخليصها من كل القيود الواردة على سيادة
الأمة بل وتنفيذ تلك السيادة تنفيذا عمليا .

الارستقراطية والديمقراطية

قلنا أن الاغريق مخترعي الديمقراطية قد بلغ
خوضهم على تمكين جميع المواطنين من استعمال حقوقهم
السياسية خد تعويض دهمائهم عما يفقدونه من رزقهم لترك
عائلهم وحضور جلسات الجمعية الشعبية العامة أي البرلمان
وبالرغم من تتابع القرون وتطور النظم فإن هذه النظرة
الانسانية الواسعة هي التي لا تزال محك الديمقراطية
الصحيحة كما لا تزال أنجح وسيلة لاستقرار حياة الهيئة
الاجتماعية وسعادة أفرادها ، ولذلك يجب أن يظل وعاء
سيادة الأمة أوسع ما يكون نطاقا بحيث يتمتع بالحقوق
السياسية الكاملة كل مواطن شريف غنيا كان أو فقيرا عالما
أو جاهلا فلا يجوز أن يحرم أحد من حق المساهمة في تقرير
مصيره والا نزلنا به الى مستوى الجماد أو الآلة التي تستغل
وهذا وضع لا يقبله البشر الا مرغمين وما اذ تسنح لهم
الفرصة حتى يحطموه فتضطرب الحياة العامة وتفسد
القلال السجاما وقدرتها على التقدم والانتاج .

والفقير من حقه على الدولة أن ترعاه والجاهل من حقه
أن يتعلم والدولة ملزمة بأن تعوضهم عن خطئها وتقصيرها

فى تركهم فقراء أو جاهلين فكيف يجوز القول بأن تحريمهم من حقوقهم السياسية أيضا وبذلك ترتكب فى حقهم خطأ جديدا يوجب مساءلتها عنه وبخاصة اذا فهمنا الفقر على أنه اضطرار الفرد الى العمل اليومي لكسب قوته واذا فهمنا الجهل على أنه عدم الالمام بالقراءة والكتابة فضرورة العمل ليست مظهر الفقر ومن المعلوم أن العمل هو المصدر الأول إن لم يكن الوحيد للإنتاج . كما أن الجهل لا يأتي من عدم الالمام بالقراءة والكتابة والامية انما هى آفة العقل وكم من نسميهم اميين يجيدون فهم الناس والأشياء وصحة تقدير الأمور على نحو خير مما يستطيع من يقرأون ويكتبون بحكم ممارسة أولئك الأميين للحياة ومخالطتهم لمختلف الأوساط . وهناك قدر كبير أساسى من العقل مشترك بين البشر . واذا كان التعليم النظري يزيده من قوة هذا القدر فان الحرمان من ذلك التعليم لا يعنى عدم وجوده .

ولقد منيت مصر منذ فجر نهضتها - أى منذ عام ١٩١٩ على الأقل بنفر من أبنائها كانوا يسيثون دائما الظن بصغار مواطنيهم وكانوا يسمونهم أحيانا بدوى الجلايب الزرقاء وأحيانا بالرعاع وأحيانا بالنهماء وذلك لا لشيء الا أن هذا النفر كان يملأ الغرور وكان يظن أن مواهبه لا مثيل لها وأن الشعب اذا كان لا يوليهم ثقته فليس ذلك لعيب فيهم هم وانما لعيب فيه هو أى لبلاهة وغباء وعجز عن تقدير قيم ذلك النفر الممتاز وكان هذا مصدر بلاه للحياة السياسية الديمقراطية فى مصر وذلك لأن هذا النفر

الطموح المفرور عندما عجز عن أن يتحكم في مصير الوطن وتحقيق أهوائه عن طريق ثقة الشعب أخذ يلتبس السبيل أما عن طريق المستعمرين الذين يملكون القوة المادية وأما عن طريق السراى التي لم تكن أحسن طنا منهم بسلامة الفطرة الشعبية . وكان يسرها أن تتخذ هذا النفر الطامع المفرور سوط عذاب للتنكيل بالشعب وزعمائه ولكننا وقد تخلصنا من طغيان السراى وأوشكنا أن نتخلص من نفوذ الاستعمار يجب أن نحرس الحرس كله على توسيع نطاق الرقعة الشعبية وأن نرفع جميع رجال السياسة على أن لا يلمسوا سلطانا الا عن طريق مصدر ذلك السلطات وهو الشعب وحده .

وأما القول بأن ما يسمونهم « صفوة الأمة » و « الأخيار » أو « المثقفين » أو « الفنيين » هم وحدهم الذين لهم الحق في توجيه سفينة الدولة والسيطرة على قيادتها فتلك هي النزعة الاستقرائية البغيضة التي لم تتمحض في تاريخ الانسانية الا عن نظم « الأوليجاركية » أى نظم حكومات الاقليات وقد باءت كلها بالفشل سواء استندت هذه الاقلية الى نبالة الدم أو سيطرة المال أو سيطرة العقل نفسه ، وذلك لانها لم تقم الا على الأثرة وحب النفس والرغبة الآئمة في احتكار خيرات الوطن واستعباد طائفة قليلة لجماهير الشعب . وان منح الحقوق السياسية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبثائقيلا على الدولة يعوق

تقدمها وتحقيق الانسجام والتقارب بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة بما في ذلك من قلقلة لاسس الحياة العامة .

ولقد نكبت مصر بعدد كبير من حكومات الأقليات ولم تجن من تلك الحكومات غير الوبال ، ولو لم يكن من أذاها غير وقوف جماهير الشعب منها موقف الحذر المتوجس وما يستتبع ذلك من ركود في النهوض والانتاج لكفى ذلك لإدانتها ، فما بالنا وقد كانت جماهير الشعب تنفق أكبر جهودها في محاربتها وتحطيم كافة مشروعاتها ، ولو كان من بينها ما لا يخلو من نفع وذلك لأن قيام تلك الحكومات بغير رضا الجماهير كان في ذاته داعيا لكرهها وعدم الاطمئنان إلى نياتها .

وليست العبرة في نجاح الحكومات بتوفير الكفايات لأعضائها وذلك لأن أي كفاية مهما كانت فذة لا تستطيع أن تنتج شيئا في بيئة معارضة ساخطة ، وكفاءة أقل امتيازاً قد تأتي بالمعجزات إذا أحاطتها بيئة محبة مطمئنة واثقة متعاونة ، ومجموع الأمة هو الذي ينتج العبقريات الفردية لأن الأمة هي التي تعمل وتنفذ وليست للخطط والمشاريع أية قيمة عملية إذا لم تلق استجابة حماسية من جماهير الشعب ، والشعب لن يمنع هذا التأييد وتلك الاستجابة إلا إذا أحس بأنه مساهم في تلك المشروعات عن طريق اشتراكه في توجيه سياسة الدولة العامة بمزاوئته لحقوقه السياسية ، وأية حركة اصلاحية منعزلة عن الشعب لا يمكن أن تؤتي ثمارها كاملة ولا أن يضمن لها البقاء .

الحریات العامة

وإذا سلمنا بأنه من الواجب أن تصبح الأمة حقيقة مصدر السلطات فإنه يتحتم أن نمنحها الوسائل التي تستطيع بها تحقيق تلك السيادة ، حتى لا تعود فتجد نفسها في حاجة الى القوة المادية والى العنف ، لرد الاعتداء على سيادتها أو استردادها اذا اغتصبت منها •

والديموقراطية لا تعرف وسيلة لتحقيق سيادة الأمة غير اطلاق حرياتها ، بحيث يستطيع كل مواطن أو كل جماعة من المواطنين أن يبدو آراءهم ، وأن يدلوا اليها في حرية عن طريق الاجتماع والخطابة والنشر والتظاهر السلمى ، والحق فى الامتناع عن العمل حتى لا يصبح الا الاكراه على الاستمرار فيه نوعا من السخرة البغيضة التى تخلص منها الجنس البشرى كآخر اثر من نظام الرق القديم •

وهناك ظاهرة لا تغيب على أحد وهى أن القوانين قد تطورت باستمرار نحو تقييد الحريات حيث رأينا كافة

العهود تضيف قيودا جديدة الى القيود السابقة ، وقلما رأينا حكومة تلغى شيئا من تلك القيود حتى ولو كان فرضها قد استجوبته ملائسات عابرة انقضت ، وكان يجب أن تنقضى معها تلك القيود ولسوء الحظ كانت الحكومات المختلفة تجد في الدستور نفسه سندا واهيا تستند اليه في سن تلك القوانين الرجعية . فاذا وجدت حكومة نصا في الدستور يكفل للمواطنين حرية الاجتماع مضافا اليها عبارة « في حدود القانون » لم تفسر هذا القيد بالروح الديموقراطية السمحة بل اتخذت منه سندا لتقييد حق الاجتماع بقيود تعتبر بمثابة اعدام لهذا الحق من أساسه . وكذلك الأمر في النص الدستوري الذي يحرم انذار الصحف أو تعطيلها اداريا ، فقد استغلت إحدى الحكومات السابقة القيد الوارد على هذا الحظر والقائل باباحته في حالة لزوم ذلك لحماية النظام الاجتماعي لكي تنكل بالصحف عن الطريق الإداري ، فلم تنذرهما ، أو تعطلها فحسب ، بل ألغتها إلغاء تاما ، ومحتها من الوجود ، تحت شعار حماية الدولة من الشيوعية ، مع أن الأمة كلها تعرف أن ذنب كل تلك الصحف كان عندئذ معارضتها القوية في إبرام معاهدة صدفي - بيفن .

وكذلك الأمر في كافة الحريات الأخرى فان دستور سنة ١٩٢٣ ترك باب العصف بها مفتوحا عن طريق القيد الذي أخضعها له ، وهو عبارة « في حدود القانون » . وهو قيد يجب أن نطهر منه الدستور الديموقراطي الذي تتطلع

اليه البلاد بحيث لا يكون هناك قيد على الحريات العامة
الا ما توجيه طبيعة تلك الحريات وضرورة تمتع الجميع بها
دون اعتداء من أحد على حرية الغير . فالشيء الوحيد الذي
يجب أن يحظر في مجال الحريات هو استخدام العنف لاملأه
رأى أو الاعتداء على حريات المواطنين الآخرين .

وإذا كان هناك رأى يقول بوجوب الحد من حريات
الأفراد للتوفيق بينها وبين سيادة الدولة ، فمن الواجب أن
تفهم تلك السيادة على أنها توكيل من الأمة للدولة لكي
تعمل على تحقيق حريات المواطنين وكفالة حقوقهم عن طريق
القانون بدلا من طريق القوة الذي كان يسود في عصور
الهمجية قبل أن ينشأ نظام الدولة . وعلى هذا النحو يكون
التوفيق بين الحريات العامة وبين سلطة الدولة محصورا في
عدم السماح باستخدام العنف في مجال الحريات ، والمقصود
بالعنف هو طبعا أعمال الاعتداء الايجابي بحيث لا يمكن أن
ينطوى تحت العنف حق الفرد في الامتناع عن العمل مثلا
إذا كان لا يتقاضى عنه الأجر الممكن العادل ، أو كان يزاوله
في ظروف تأبأها كرامة البشر . فان مثل هذه المقاومة
السلبية يجب أن تعتبر مشروعة ، والا اعتبر الاكراه على
العمل - كما قلنا - فرضا لنوع من السخرة البغيضة .

لقد قلنا ان الحركة التي قام بها الجيش هي فرصة
ذهبية قلما يتاح مثلها لتطهير بلادنا من هذه النظم الفاسدة .
وكلما فعلنا في تطهير الأشخاص ، يجب أن تنهض بتطهير
تلك النظم ، وذلك بغربة الدستور ، وغربة كل تلك

القوانين المقيدة للحريات ، والتخلص منها نهائيا ، بحيث لا يصبح هناك على الحريات العامة أى قيد غير قيد حظر العنف خدمة للحريات ذاتها ، بحيث يستطيع جميع المواطنين التمتع بها دون اعتداء من مواطن على آخر ، أو من هيئة أو حزب على آخر . وليس من شك فى أن اطلاق الحريات سينقى عن الأمة كل حاجة الى استخدام العنف لرفع ما تشاء من ظلم أو ما ترتع فيه من بؤس ، وبذلك تستقر النظم وتطمئن النفوس وتنشط قوى الأمة ومواهبها للعمل فى سبيل الانتاج المثمر والرقى المادى والأدبى والأخلاقي .
والحرية هى خير مدرسة للأخلاق بل وللنبوغ وللإزدهار وهيهات أن ينهض شعب بليد ، شعب ذليل ، مستعبد ..

وإذا كانت قوانين العقوبات العادية لم تعد تكفى فى نظر المفكرين ورجال الإصلاح للقضاء على الجرائم مهما اشتدت العقوبات التى تفرضها تلك القوانين ، بحيث أصبح هؤلاء المفكرون يدعون الى محاربة الجريمة بالبحث عن أسبابها وبواعثها ، ومعالجة تلك الأسباب فكيف يمكن الظن بأن فرض عقوبات على حريات المواطنين المشروعة يمكن أن تحلهم على التخلي عن حقهم فى التمتع بتلك الحريات ، وجميع المفكرين يقررون بحق مثلا أن الفكرة أشبه ما تكون بالمسبار الذى كلما ضربته فوق رأسه ازداد توغلا فى الخشب . ولذلك نرى الحركات التى تقاومها بعض الحكومات المستبدة برأيها لا تختفى بل تفوص تحت

الأرض لتعمل • والعمل في الظلام لا شك أنه أكثر خطرا من العمل في وضوح النهار • وليس من شك في أن الأمة المصرية قد اختبرت هذه الحقيقة اختبارا مرًا • فقد جاء وقت لم يكن مواطن يستطيع أن يفكر مجرد تفكير في شيء من مفاسد النظام الملكي في مصر ، ومفاسد الملك ، فضلا عن الجهر بها ، ومع ذلك انتشر السخط على هذا النظام ، وعلى ذلك الملك انتشارا نحمد الله على نتيجته الرائعة •

وليس من شك في أنه لو كان للمصريين حق انتقاد الملك وتصرفاته على نحو ما نشاهد في إنجلترا مثلا - حيث يقف الخطباء في هايدبارك ، فضلا عن الصحف والبرلمان لكي يوجهوا ما يشاءون من لوم للملك وأسرته وتصرفاته العامة والخاصة ، ويطالبون بمؤاخذته على تلك التصرفات ، ولو كانت شخصية بحتة • نعم لو أن المواطنين المصريين كان لهم شيء من هذا الحق لثاب الملك السابق الى رشده منذ حين ، ولما استطاع أن يستمر في فساده وطغيانه وانحلاله الى هذا النحو الفاضح •

ان هذه الحركة ، التي حررتنا من طغيان فاروق يجب أن تحررنا أيضا من طغيان القوانين التي وضعت في ظل فاروق وأبيه ، وفي ظل الانجليز من خلفهم ، والا ظل الوباء منتشرا في البلاد ، وكما فسد الأشخاص الذين طهرنا البلاد من شرورهم سيفسد غيرهم في ظل نظم العبودية القائمة ، وسنضطر عندئذ الى مواصلة تطهير الأشخاص أى الى القضاء على الأمة كلها •

ان خير وسيلة لحمل المواطنين على احترام القانون والنظام هى منح المواطنين حقوقهم وحرياتهم • فالرجل الحر لا يتمرد ، وانما العبد هو الذى يتمرد • فعلىنا أن نخلق من المواطنين رجالا أحرارا وعندئذ سنرى فى كل منهم جنديا من جنود النظام ، ومدافعا عن القوانين التى يتمتع فى ظلها بحقوقه وحرياته • أما أن نطالب المواطنين باحترام قوانين رجعية ظالمة ، فهذا هو الوهم السخيف •

المواطن وسياسة وطنه

والمطالبة باطلاق حريات المواطنين تستند الى حق ، بل الى واجب مفروض على كل مواطن ، وهو الاشتغال بسياسة وطنه . وهذه فكرة يجب أن تستقر في الأذهان ، وأن يحارب بكل قوة الاتجاه الذي يدعو الى عكسها باسم عدم التحزب ومحاربة الحزبية والدعوة الى الحزب الواحد .

ان المواطن الذي لا يهتم بسياسة وطنه ، ولا يبدى فيها رأيا ولا يتخذ وضعاً ، وهو المواطن الفاسد بل الكائن الطفيلي الذي لا يحق له أن يتمتع بخيرات وطنه ، وشرف انتسابه له .

ولقد بليت مصر في عهد الفساد الغابر بمن كانوا يسمون بالمستقلين ، وتلك كانت طائفة الانتهازيين الجبناء الذين تعوزهم شجاعة تحمل الرأي ، والتضحية في سبيله عند الضرورة ، فهم قوم لم يكونوا يحرصون على غير راحتهم ومصالحهم المادية ، وكانوا يحاولون أن يكونوا على صلة طيبة بكافة الأحزاب ، ثم بصلة أكثر طيبة بالسراى أى

بالمالك وحاشيته ، ليتخذوا من ذلك وسيلة للوصول الى المال ، أو الراتب والنياشين ، أو الوجاهة الاجتماعية ، وانه لمن المحزن أن يحاول هذا النفر الظهور اليوم فى ميدان الحياة العامة وأن يزعموا أنهم خير من رجال الأحزاب ، محملين هؤلاء الرجال مسئولية الفساد الذى انتشر فى البلاد ، مع أن أولئك المستقلين قد كان معظمهم الاداة الطيبة بين يدي الملك الفاسد لتحقيق مطامعه وطغيانه ، ولم نسمع أحدا منهم يوما يستنكر شيئا من ذلك الفساد ويشير الى مصدره الأعلى • وهو الملك عندئذ •

وأنه لما يحزن أن ينبج هذا النفر فى خداعه ، وأن يصل الى الايهام بأنه من الخير محاربة الحزبية فى البلاد أى محاربة شجاعة الرأى ، والمناضلة دون هذا الرأى ، وتحمل الأذى فى سبيله ، بحيث رأينا عدة تشريعات تصدر لمحاربة كل من ينتمى الى حزب من الأحزاب ، فالقانون الخاص بوكلاء الوزارة الدائمين يضع قيودا تحرم رجال الأحزاب من تولي مثل هذه المناصب الهامة وذلك مع أننا نرى دولا عريقة فى الديمقراطية كأمريكا مثالا لا تختار وزراءها ووكلاء وزاراتها من رجال الأحزاب فحسب ، بل وتختار أيضا رئيس الدولة ذاته ، مع ما يتمتع به هذا الرئيس من سلطات واسعة ، كما سمعنا عن اتجاهات أخرى ترمى الى تحريم مناصب القضاء مثلا على ذوى الآراء السياسية أو الحزبية ، وكذلك الأمر فى تضيق المجال تضيقا مسرفا على رجال البرلمان أى رجال الأحزاب فى العمل بالشركات ،

وليس من شك فى أن الاستمرار فى هذا الاتجاه سيؤدى الى تنحية جميع الرجال الاكفاء عن الاشتغال بالسياسة مادام الاشتغال بها سينتهى الى مصادرة أرزاقهم ، وحرمانهم من شغل المناصب العامة الهامة ، والمساهمة فى تسيير أداة الحكم فى البلاد .

ولقد سرت فى مصر فى السنوات الأخيرة بدعة آئمة يجب أن نضع حدا لها ، وهى اتخاذ الآراء السياسية سببا للتنكيل بالموظفين وقلقلة أداة الحكم فى البلاد ، وشل إنتاجها ، فكم من مرة تلغى استثناءات ، ويضطهد موظفون لا لعيوب أخلاقية ، أو لانعدام الكفاءة ، بل لمجرد انتمائهم لآراء أو أحزاب سياسية معينة .

والموظف لا يجب أن يؤاخذ الا بشئ واحد ، وهو عدم احترامه للقوانين ، أو صدوره عن الهوى فى تصرفاته ، ومع ذلك ، فقد لوحظ على نحو واضح أن الاستثناءات المفروضة لم تكن تمنح لوحدة الراى السياسى ، أو الحزبى . بقدر ما كانت تمنح لعلاقات قرابة أو مصاهرة أو مصالح مادية مشتركة بين أولئك المحظوظين ، وبين رجال الحكم ، بصرف النظر عن الوحدة الحزبية التى كثيرا ما كانت تتخطاها تلك الاستثناءات من حكومة حزب الى أتباع حزب آخر معارض ، بينما كانت تلاحظ اضطهادات داخل الحزب الواحد ، وكانت تضيق تلك الاضطهادات فى الغالب ذوى الكفايات الممتازة ، وهكذا يتضح أن هذا النوع من الفساد

لم يكن مرجعه الى الحزبية ، بقدر ما كان مرجعه ضعف الأخلاق العامة والخاصة .

ولذلك لا ينبغي أن تحمل الحزبية القائمة على وحدة الرأي والمبدأ أوزارا هي بريئة منها .

ان محاربة الحزبية على هذا النحو ستنتهي الى اقضاء جميع الأكفاء عن الاهتمام بمصير وطنهم ، وبذلك تصبح السياسة متصدرة على التافهين أو العاجزين أو المرتزقة ، وفي هذا أكبر افساد للحياة العامة ، وكل ما يمكن أن يؤخذ به المواطن هو ألا يجعل للهوى التسوية بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات تنفيذا لقوانين الدولة الملزمة له ، ولعامة المواطنين ، وبالرغم من الفساد العام الذي كان سائدا في العهد ، فقد شهدنا بعض رجال الأحزاب يتولون أخطر المناصب المطلوبة للعدالة المطلقة والمساواة التامة بين المواطنين ، ويخلعون رداء الحزبية على أبواب تلك المناصب ، ويصبحون مثالا طيبا لنزاهة الحكم وبراءة القصد والأمانة في أداء المهمة الخطيرة التي نيظت بهم ، وجميع المصريون لا يزالون يذكرون بالخير المغفور له عبد العزيز باشا فهمي الذي ترك رئاسة حزب الأحرار الدستوريين لكي يتولى رئاسة محكمة النقض ، فسوى في عدالته بين الجميع ، فأصدر أحكاما جالدة ، وقرر مبادئ سليمة ، لا تزال نبراسا للقضاء . كما أن جميع المصريين يحمدون لرئيس مجلس الدولة الحالي عدالته مع أن الأستاذ عبد الرازق السنهوري قد كان قبل تولية منصبه التخطر وزيرا في

الوزارة السعدية بل أحد أقطابها البارزين ولم يمنعه هذا عن أن يترك أيضا رداء الحزبية على أبواب مجلس الدولة . فكيف إذن ، يمكن أن تحرم البلاد من أمثال هؤلاء الرجال لا لشيء إلا لأنهم قد اشتركوا يوما في توجيه سياسة وطنهم أو كافحوا في سبيل الآراء التي يؤمنون بها في تلك السياسة والعبرة كما قلنا بطبيعة الرجال ، ومتانة أخلاقهم ، واتساع عقلهم . وأمثال هؤلاء الرجال يعرفون واجبهم ويقدرّون أنهم في مثل هذه المناصب لا يعملون لحزب ولا لفكرة خاصة ، إنما يعملون للوطن كله ، ولخدمة جميع المواطنين ولذلك يتخلّون عن حزبيتهم بمجرد شغلهم لتلك المناصب . ومادامت هناك قوانين تحمي الوطن والمواطنين من ضعف النفوس الذين قد يجنحون إلى استغلال نفوذهم الشمسي أو السياسي في المصالح الخاصة ، فإنه لا ينبغي اعتبار الاشتغال بالسياسة في ذاته جريمة أو موضع مؤاخذة ينتج عنها محاربة أولئك المواطنين في أرزاقهم ومواضع طموحهم المشروع وتطلّعاتهم إلى خدمة البلاد في شتى نواحي النشاط الحكومي ، والحر .

والدعوة إلى نظام الحزب الواحد ، أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطورة عن الدعوة إلى محاربة الحزبية والتجرب في ذاته ، وذلك لأن النظام الديمقراطي لا يقوم بطبيعته إلا على تعدد الأحزاب ، حتى يكون بعضها رقبيا على بعض . وفي بلاد كإنجلترا لا يسلمون بضرورة وجوب المعارضة فحسب ، بل ويجعلونها نظاما رسميا في الدولة .

وكما يقولون « حكومة جلالة الملك » يقولون « معارضة جلالة الملك » • وزعيم المعارضة عندهم يتقاضى مرتبا كمرتب رئيس الوزراء ، وله سكرتيرون ومعاونون ، وهيئات مكاتب تعمل تحت اشرافه ، وتعاونونه على أداء مهمته الرسمية ، وهي المعارضة ، وتشديد الرقابة على الحكومة تسديد لخطاها ، ومعارنة لها على النهوض بأعباء الحكم وتحقيق الخير للوطن والمواطنين •

وإذا كان هناك من يشكون من عدم تفاوت برامج الأحزاب تفاوتاً يبرر تعددها ، فإن الذنب فى ذلك ، ليس ذنب الأحزاب ولا ذنب المواطنين ، وإنما هو ذنب النظم والقوانين الفاسدة التى ضيقّت المجال أمام الأحزاب وأمام المواطنين •• ولكن كيف السبيل الى انشاء مثل هذه الأحزاب وتطاحنها فى المذاهب والآراء بحثا وتوفيقا بين الاتجاهات والمصالح ، والوسائل الكيدية ، تلصق بالمعارضين للحكومات فى المسائل المسموح بها قانونا • فنرى من يعارضون مثلا فى التحالف مع الغرب ويدعون الى الحياد يتهمون بالشيوعية من أجل التنكيل بهم • وكلنا يذكر ما سماه المرحوم اسماعيل صدقى باشا حملة على الشيوعية والشيوعيين بينما كان قصده الحقيقى البطش بالمعارضين لمشروع معاهدته مع ييفن • وآثار تلك الحملة الظالمة لاصقة بالكثيرين من أحرار هذا الوطن ، وقادة الفكر فيه ، ولو أن أحدا فى العهد البائد اقترح اصلاحا زراعيا كالذى حققته

الثورة الأخيرة • لالقي به من غياهب السجون متهما بالشيوعية وبالدعوة لقلب نظام الحكم •

هذا هو السبب الحقيقي فى عدم تفاوت برامج الأحزاب تفاوتاً كبيراً • ومع ذلك ، فإننا على ثقة من أنه فى اليوم الذى تطلق فيه الحريات إطلاقاً صحيحاً ، وتستقيم الأوضاع الحرة النزيفة ، ستنشأ فى بلادنا أحزاب متفاوتة البرامج على نحو ما نشاهد فى بلاد الديمقراطيات الحرة •

وفضلاً عن كل ذلك ، فإن ما يسمونه تشابهاً فى البرامج لا يمنع من اختلاف تلك الأحزاب اختلافاً كبيراً فى الرجال ، والتفاصيل الهامة والوسائل • وكلنا يعلم أن جميع الديانات فى العالم تتحد فى الأصول العامة أو على الأقل فى أصل الأصول وهو عبادة الله ، ومع ذلك فكلنا يعلم مدى تفاوت هذه الديانات بل وتطاحنها وأحياناً تعصبها •

إن تعدد الأحزاب ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية • والدعوة إلى محاربة هذا التعدد دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع من الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاتة حتى نظل أحراراً ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظلال تلك الحرية المقلمة •

وليس من شك فى أن إطلاق حرية التفكير السياسى سيؤدى إلى قيام الأحزاب على أساس من المبادئ والمذاهب والأفكار • وبذلك ينتفى العيب الملاحظ على أحزابنا الحالية من قيامها على العنصر الشخصى ، فهذا العيب إنما نشأ لأن

مجال التفكير السياسى كان محددا محصورا • ولذلك لم ينشأ تعدد الأحزاب داخل هذا النطاق الضيق الا على أساس التكتل الشخصى بدلا من التكتل الفكرى أو المذهبى مما أفسد الكثير من حياتنا الحزبية • وحياتنا الديموقراطية على السواء • وأظهر مقاسد المحسوبيات ، والاستثناءات ، واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع ، وما الى ذلك من مساوئ ترجع كما قلنا الى العلاقات الشخصية أكثر من رجوعها الى العلاقات الحزبية أو السياسية المذهبية •

ومن الواجب أن يسكون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية غير خاضع لقيود غير استجابة الأمة وحكمها على كل حزب ناشئ أو قديم • وما أن نخضع تكوين الأحزاب الى ادارة الحكومة القائمة لتتحكم فى البرامج والأغراض ، فإن هذا يعتبر تقويضا لاكبر أسس الديموقراطية القائمة على كسب ثقة الراى العام وتكتيله خلف مذهب أو فكرة سياسية ، وتقييد الأحزاب برقابة الحكومة لن يصلح حياتنا العامة ، وإنما سبيل الاصلاح هو ما ذكرناه من اطلاق الحريات السياسية ، وعلى رأسها حرية الراى ، وتمكين جميع المواطنين من أن يكونوا حكما على كل مذهب أو راى سياسى يعرض عليهم • وفى رقابة الأمة ما يفنى عن كل رقابة ادارية أو حكومية ، مادمننا قد ارتضينا النظام الديموقراطى ، والحكم النيابى أساسا لحياتنا العامة • • حيث حرية الراى مطلقة ، وبالتالى حرية تكوين الأحزاب ، والدعوة الى تغيير كافة النظم ، بالطرق المشروعة ، التى لا ينافيها غير استعمال

العنف ، والاعتداء على حرية التفكير للآخرين ، ومحاولة
املاء رأى بالقوة •

وإذا كان هناك شكوى جدية من أن الأحزاب لم تستطع
خدمة مصالح الوطن والمواطنين خدمة مطردة حقيقية فانما
يرجع ذلك الى الحالة العامة السيئة التى كانت سائدة فى
البلاد ، والتى حرمت الشعب من أن يكون المصدر الحقيقى
للسلطات ، والمرجع النهائى للأحزاب • ومن المعلوم أن مصر
كان بها قوى ثلاث ، تنازع الشعب ، وبالتالى الأحزاب -
السيادة •• وهى طغيان الملك ، وسطوة الاستعمار ،
ومناورات الاقطاع ، وما من شك نى أن القضاء على هذه
السلطات سيرجع الى الشعب سلطانه أى رقابته التامة على
الأحزاب • وبالتالى على أدوات الحكم فى البلاد ، وبذلك
تصبح الأحزاب ، ويصبح مصدرها مصدر خير للبلاد ،
وللمواطنين أجمعين •

على أن تعدد الأحزاب لن يمنع ، ولا ينبغى أن يمنع
اتفاقها على المسائل القومية الكبرى ، ورسم خطة موحدة
لحلها • وفى مقدمتها المسألة الوطنية التى تتطلب حركة
اجماعية للتخلص من الاحتلال ، والشعب كفى بأن ينبذ
الخونة والمتريدين ، وما نظنهم الا نفرا قليلا لا أهمية له •
وفى بلاد كانبجلترا وأمريكا نرى خطوط السياسة الخارجية
العامة متفقا عليها من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة ،
وذلك من أن انجلترا بلاد لا تجاهد فى سبيل استقلالها

وسيادتها كما هو الحال عندنا ، بل تجاهد لاستمرار
المحافظة على نفوذها وسيطرتها الدولية .

ومع ذلك فان الدعوة الى القومية فى سبيل قضيتنا
الوطنية يجب ألا تستخدم للاضرار بهذه القضية ، وانزال
كارثة بالوطن ومستقبله ، فشعب وادى النيل على استعداد
للتكفل لاسترداد سيادته كاملة والتخلص من كل اثر
للاستعمار البغيض دون دفع أن ثمن لهلاك السيادة من دفاع
مشترك أو دخول فى أحلاف لا مصلحة لنا فيها بل
سيصيبنا منها الويل والدمار . وما لم يحصل اتفاق على
هذه السياسة ، فان الدعوة البراقة الى القومية يجب أن
تحارب ، وأنه لمن الاجرام ، أن يحسول أى مصرى جمع
الكلمة للتسليم للانجليز وحلفائهم بما يريدون من تعريضنا
للمخاطر الدولية المدمرة ، وابقائنا عاجزين عن الدفاع عن
أنفسنا محتاجين لحمايتهم الأبدية .

وأما فى مسائل السياسة الداخلية ، فانه وإن يكن
من الممكن الاتفاق القومى على خطط موحدة للاشياء
والتصير ، وتنمية الانتاج ، واستغلال مصادر الثروة فى
البلاد ، الا أنه من الشاق الدعوة الى القومية فى مجال
توزيع الانتاج والثروة بين طوائف الأمة المختلفة ، ولا مفر
من أن تتعارض الأحزاب والمذاهب فى هذا المجال ، وهو
صراع لا بد أن ينتهى الى إيجاد التوازن ، وتحقيق العدالة
الاجتماعية بين جميع المواطنين بينما يختل ذلك التوازن ،

وتضيق تلك العدالة اذا انعدمت الأحزاب أو أصبحت
السيطرة لحزب واحد يعلى على البلاد ارادته دون رقيب
أو معارض •

بل اننا لنذهب أبعد من ذلك ، فنشير الى أنه اذا
كان من الممكن الاتفاق على هدف مشترك فى تنمية الانتاج ،
واستغلال الثروات الطبيعية فى البلاد ، فان الوسائل
شديدة للتباين ، ومن الطبيعى أن تختلف فيها برامج
الأحزاب اختلافا بينا ، فقد يرى بعضها ترك هذه المهمة
لنشاط الأفراد والشركات الحر ، وقد يرى البعض تدخل
الدولة فى هذه المهمة تدخلا مباشرا أو غير مباشر ، وقد
يرى البعض الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بينما يرى
البعض الآخر الاحتفاظ بشمات وطننا لرؤس الأموال
القومية حتى لا نكيب استثمارا اقتصاديا لا يقل قسوة
عن الاحتلال العسكرى • وقد تتفاوت الآراء فى تركيز
الاهتمام على الاستغلال الزراعى أو التصنيع أو النشاط
التجارى كما تتفاوت فى ترتيب الأولوية لكل نوع من هذه
الاتجاهات الانتاجية •

وعلى أية حال ، فان اطلاق الحريات السياسية ،
وتعدد الأحزاب لابد أن ينتهى بنشر الثقافة السياسية
بين المواطنين ، وانهاض التفكير العام بحيث يصبح الصراع
الحزبى قائما حول المبادئ والأفكار لا حول الأشخاص ،
ويصبح الهدف العام هو خدمة الوطن ، والمواطنین •

وليس من شك في أن اباحية الحريات وتعدد الأحزاب - أى رد السيادة الحقيقة الى الأمة ، هو السبيل الوحيد لخلق حالة استقرار ، واطمئنان النفوس الى الحياة • وهذا شرط أساسى لانتعاش النشاط فى البلاد ، حيث يواصل دولاب العمل الحكومى والفردى دورانه ، فينمو الانتاج ويسرع التداول ، ويتحقق الرخاء لجميع طوائف الأمة ، وأفرادها ، ويستطيع كل مواطن أن يرتب أموره وينظم وسائل عيشه على أساس المناهج السياسية التى يبدو أن لها الغلبة بين المواطنين ، وأن مقاليد الحكم سائرة إليها ، ولا يعود أحد يخشى المفاجأة فيما يعتزم من مشروعات أو نشاط ، لأن الأمر سيصبح كله بينا معروضا على الجميع • ولن يكون أى قانون أو نظام سرا منظويا فى نفس مواطن أو عدد قليل من المواطنين الذين بيدهم مقاليد الأمور • وما من شك فى أن الركود لا تولده أية آراء أو مذاهب سياسية وإنما تولده حالة الغموض والخوف من المفاجأة والجهل بالمستقبل وبالنيات السياسية المجهولة ، ولا سبيل الى الخروج من هذه الحالة الا بإطلاق الحريات وإعلان البرامج والخطط على أساس النظام الحزبى السليم والديموقراطى الصحيح •

الديموقراطية والاستقرار السياسى

والذى لا شك فيه أن الاستقرار الاقتصادى ان هو الا مظهر آخر للاستقرار السياسى ، وتحقيق الديمقراطية بمعناها السليم هى الطريق الوحيد اليهما ، وذلك لأن مجتمعا يقوم على مصالح متفاوتة واحيانا متعارضة ، والتفاعل الديموقراطى هو الكفيل بخلق توازن بين تلك المصالح يهىء السبيل للتقدم القومى العام بزيادة الانتاج وأحكام العدالة فى التوزيع .

ولقد خطا العهد الجديد خطوة طيبة باصدار قانون الاصلاح الزراعى ولكن بقيت مهمة شاقة وهى توجيه ثمرة هذا الاصلاح نحو زيادة الانتاج فى البلاد سواء فى الميدان الزراعى أو الصناعى أو التجارى . واذا كان هذا الاصلاح الخطير قد حققته ثورة فاننا نطمح الى تنمية الانتاج وتصنيع البلاد واستغلال منابع الثروة فيها . وذلك لأن مثل هذه المشروعات الضخمة لا يمكن أن تتم الا برضا المواطنين واتفاقهم ومراعاة مصالحهم أجمعين فلا بد من أن يطمئن صاحب رأس المال على مصيره كما لا بد أن يطمئن العامل

على نمرة عمله ، ولا بد أن يقوم توازن بين مصلحة المستهلك الذى يطلب الرخاء من كل سبيل وبين مصلحة المنتج الذى يلمس الربح ويطلب من الدولة حمايته ضد المنافسة الأجنبية .

واطلاق الحريات الديمقراطية هو السبيل الذى يؤدى الى قيام التوازن بين هذه المصالح المتعارضة على نحو يرفع عن الجميع أكبر ضرر ممكن ويحقق لهم أكبر نفع مستطاع .

ولقد كان من المتوقع أن يؤدى قانون اصلاح الزراعى الى توجيه رؤوس الأموال نحو الصناعة فيقبل المواطنون على شراء الأسهم الصناعية الموجودة فى السوق المالية أو على تأسيس شركات جديدة ، ولكننا حتى اليوم لم نر أثرا محسوسا لمثل هذا الاتجاه ، وإذا بنا نسمع عن تفكير فى علاج هذه الحالة عن طريق تعديل قانون الشركات وقانون استغلال المناجم وعقد معاهدات مالية وتجارية مع الدول الأجنبية. وبخاصة الرأسمالية معها لفتح أبواب بلادنا أمام المال الأجنبى والاستقلال الأجنبى ، ولا نظن أن هذه هى الحلول الموفقة لانقاذنا مما نحن فيه من ركود اقتصادى ، وإنما الحل هو البحث عن الوسائل الكفيلة باغراء رأس المال المصرى وتجنيدِه لتصنيع البلاد ، واستثمار موارد ثروتها الطبيعية وذلك حتى تظل خيرات بلادنا لبنيتها وحتى لا نكسب باستعمار

اقتصادى لا يقل فى خطورته عن الاحتلال العسكرى
ان لم يفقه اذى .

والاستقرار السياسى على أساس ديموقراطى سليم
هو العامل النفسى الأول فى اغراء المثثمرين على الاستثمار،
ومن هنا تظهر الحاجة الملحة الى ضرورة الاسراع فى ارساء
الأسس الصالحة لنظام الحكم الديموقراطى المستقر فى
البلاد ، ومن الواجب ألا نكتفى بحلول مؤقتة وألا نرجى
البيت فى شكل الدولة العام الى أية فترة أخرى وذلك حتى
تستقر سفينة الوطن على بر الوصول ولا يطول تقاذف
الموج لها بما يستتبع ذلك من قلقلة وعدم استقرار
وانكماش فى الانتاج والتداول والمعاملات بوجه عام
انتظارا لما تستقر عليه الأمور على نحو ما نسمع كل يوم فى
كل مكان .

ولقد تراكمت فى مصر منذ سنين مشروعات الانتاج
المختلفة والمصريون لا يشكون من عدم وجود المشروعات ،
والتفكير فيها والدعوة اليها ، وانما يشكون من عدم
التنفيذ . ومن المعلوم أن من واجب الدولة أن تحسّد
أولا سياستها الاقتصادية ، وموقفها من عمليات الانتاج .
وهل تريد أن تثولى هى كل أو بعض تلك العمليات ، أم أن
تكتفى بالاشراف القريب أو البعيد تاركة للنشاط الحر
القيام بهذه العمليات . أم تريد فى النهاية أن تجمع بين
التدخل والنشاط الحر ، فتساهم فى تلك العمليات .

وليس من شك فى أن ايضاح هذه السياسة سيدعو الى الطمأنينة ، ويمكن رجال الأعمال من الاقدام عن بينة .
وبذلك تبدأ حركة تصنيع جديد واسعة النطاق ، تدر الخير على جميع المواطنين .

وجميع رجال الاقتصاد يرون أن المسألة السياسية فى الانتاج هى مشكلة التمويل ، لأنه اذا وجد المال ، أمكن العثور على الخبرة فى داخل البلاد وخارجها بسهولة .
ومن نشرات البنوك وصناديق التوفير والبريد ، يتضح أن فى البلاد رؤوس أموال طائلة معطلة . ولا شك أن أصحابها يتمنون أن لو أتاحت لهم فرص مأمونة لاستغلال تلك الأموال ، والاستفادة من ثمرتها والاستقرار السياسى كما قلنا السبيل الأول لاغراء تلك الأموال على النزول الى ميدان الانتاج ، اما بشكل أسهم أو فى شكل سندات وقروض .
ومن الواجب أن نسارع الى خلق هذا الاستقرار والاطمئنان، حتى نستطيع تجنب كل تلك الأموال المعطلة . ومن المعلوم فى عالم الاقتصاد أن سرعة تداول الأموال لا تقل أهمية عن كمية تلك الأموال ، فالقرش الواحد الذى يستخدم عدة مرات فى عدة عمليات ، قد يثمر عن ثمرة انتاجية لاتحققها عدة قروش لا تتداول غير مرة واحدة . وسرعة التداول أساسها الثقة . والاطمئنان ، وعدم الخوف من الغد ومفاجئاته ، ولن ينتفى هذا الخوف الا بالاستقرار السياسى ووضوح أهداف الدولة وخططها السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية .

والاستقرار الاقتصادى لا تستوجبه الحاجة الملحة الى زيادة الانتاج فى بلادنا فحسب ، بل تستوجبه أيضا ضرورة تلافى القلاقل الاجتماعية التى قد تحدث اذا انتشرت البطالة فى البلاد . وبخاصة بين الطبقات المتوسطة والمتقفة فضلا عن الطبقات العاملة وقد أخذت بوادر تلك البطالة تطالعنا بالفعل فى كافة الميادين . والدولة مسئولة عن فتح ميادين للعمل لكافة المتعطلين ، والا التزمت بتمكينهم من الحياة بالتأمين ضد البطالة ، ومصالحة الوطن والشعب تقتضى تفضيل استخدام قوى الأفراد المعطلة على اعانتهم مع تركهم متعطلين . وذلك حرصا على زيادة الانتاج وتوفير الرخاء ، فضاء عن صيانة كرامة الأفراد ، كبريائهم الانسانى .

وقد أصبح حق العمل وحق التحرر من الفقر والقلق والخوف من الحقوق التى تلتزم بها الدول ازاء رعاياها ، ومن الواجب أن ينص على تلك الحقوق الانسانية فى دستور كل أمة متحضرة ، وأن تعمل كل دولة على جعل هذه الحقوق عملية نافذة . وكل هذا لا يمكن تحقيقه بغير الاستقرار السياسى ، الذى يستتبعه الاستقرار الاقتصادى لفتح ميادين جديدة للعمل والانتاج المثمر .

تحقيق الديمقراطية السياسية

لقد أعلن قائد الثورة ، بعد كتابة ما تقدم ، سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وعزم الدولة على وضع دستور جديد .
وعلى رجال العهد الجديد هذا الاعلان بأن الدستور القديم كان يتضمن قيودا على حق الأمة فى تعديل بعض أحكامه ، وخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم ، ونظام توارث العرش كان الدستور القديم يحظر المساس بهما .
والمصريون يأملون أن يكون معنى هذا الاجراء تركهم أحرارا فى اختيار النظام الذى يريدونه .

وليس من شك فى أن هناك اجماعا أو شبه اجماع على اختيار النظام الجمهورى ، وإن يكن هناك اختلاف فى شكل الجمهورية ، وهل تكن جمهورية رئاسية كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أم جمهورية برلمانية كما هو الحال فى فرنسا مثلا ورئيس الجمهورية فى النظام الأول ينتخبه الشعب انتخابا مباشرا فيتمتع بسلطات واسعة فى توجيه سياسة الدولة ، بينما ينتخب البرلمان الرئيس فى النظام الثانى ، ويكون عمله قاصرا على تنفيذ

احكام الدستور المنظم لسيادة الشعب وسيطرته على سياسة
وطنه بواسطة ممثليه وحكامه المنتخبين .

واذا كان الدستور الجديد سيضمن للمواطنين
حرياتهم وحقوقهم الأساسية ، فان مهمة اللجنة التى ستتولى
وضعه يجب أن تمتد الى كافة القوانين المقيدة للحريات ،
المتراكمة من العهود الماضية ، فتطهر البلاد منها ، حتى
لا تظل تلك القوانين قائمة لشل الحريات والحقوق التى
يكفلها الدستور الجديد .

ومن الواجب أن يتبين المصريون أن وضع دستور
جديد للبلاد ليس عملا فنيا ، قانونيا فقهيا . وانما هو
عمل سياسى يجب أن يتم لتحقيق آراء الشعب فى طريقة
حكمه لنفسه ، وكفالة حرياته ، وتنظيم الدولة التى يعيش
فى ظلها . والقول بترك هذه المهمة لرجال الفقه أو القانون،
أى لآلات فنية ، قولا لا يمكن أن يستسيغه مواطن مدرك .
ولا يمكن أن يترك للفنيين صياغة الدستور ، الا بعد أن
يحدد الشعب أو ممثلوه المبادئ السياسية العامة التى
سيقوم عليها ذلك الدستور . ولذلك يجب البدء بتحديد
المبادئ الأساسية لا أن يأخذ الفنيون فى وضع دستور
ثم يعرض هذا الدستور فيما بعد على الشعب أو ممثليه ،
والا كان فى ذلك قلب للأوضاع ووضع للعبث أمام
الحصان .

والذى لا شك فيه أن استجلاء رغبات الشعب واتجاهاته السياسية لا يمكن أن يتم الا اذا أطلقنا الحريات من كافة القيود وأبحنا تكوين جميع الأحزاب بلا قيد ولا شرط ولا اعتراض ولا ترخيص . ولذلك ينبغي أن يصدر قائد الثورة قانونا بإلغاء جميع النصوص القانونية المقيدة لحرية الرأى . فتزول جرائم الدعوة لقلب نظام الحكم وما إليها . وتنتشر فى البلاد الدعوة الى كافة المذاهب السياسية ثم تجرى بعد ذلك انتخابات للهيئة التأسيسية على أساس هذه المذاهب والآراء الحرة . والأحزاب التى تنال الأغلبية فى الجمعية التأسيسية يكون لها الحق فى وضع الدستور الجديد على أساس الآراء والمذاهب التى تقدمت بها الى الأمة . فنالت ثقتها وتأييدها .

وهكذا يتضح كيف أنه لايجوز أن يعهد بمهمة وضع الدستور الى لجنة فنية كما لا يجوز الالتجاء فورا الى انتخاب جمعية تأسيسية سياسية ، وأن من الواجب هو أن تلغى أولا الأحكام العرفية ، وأن تطلق الحريات من عقالها حتى تستنير الأمة وتبين ما تريد ، وبذلك يمكن أن تجرى انتخابات على أساس الآراء والمذاهب المتعارضة ، حتى اذا استقرت أغلبية الرأى العام على اتجاه سجل الدستور هذا الاتجاه ، وبذلك نضمن استقراره ، وامكان تنفيذه ، واجترام الجميع له ، ولايكن كتلك الدساتير العديدة التى وضعت فى شرق أوروبا فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، أو فى الدستور المصرى القديم .

فكلها دساتير ظلت حبرا على ورق منذ مولدها ، ولم تطبق
يوما التطبيق السليم لأنها لم تكن تستند الى رغبات
الشعوب الحقيقية ولا تتمتع بتأييدها ، وانما استندت الى
نزعات فردية أو أقلية أو سلطات خارجية • وكان من
نتيجتها القلقة المستمرة وعدم الاستقرار لحياة البلاد
التي نكبت بها •

حقوق الانسان

تناولنا في الفصول السابقة الحديث عن الديمقراطية السياسية وما نحب أو ينبغي أن تكون عليه أحوال البلاد . والديموقراطية عنصرها الأساسي رعاية حقوق الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه ، وضمان هذه الرعاية عن طريق حكمهم لأنفسهم ، ورقابتهم المستمرة الفعالة على نظام الحكم .

فما هي حقوق الأفراد ؟

عندما يبدأ أحد يبحث عن حقوقه ، لابد له أن يعرف أولاً لماذا يحتاج الى هذه الحقوق . والاجابة على ذلك يسيرة فإن الانسان يريد أن يعيش في عالم تتوفر له فيه أقصى ما يمكن أن يتمتع به من العدالة والسعادة .

وكفاح الانسان من أجل حقوقه هو كفاح الانسانية كلها منذ فجر التاريخ هو كفاح كل فرد ، وكل شعب ، وكل دولة في جميع القرون الماضية ، ولقد اضطّر المجتمع الانساني أن يخوض معارك هائلة ، مريرة ، دامية أحيانا

من أجل الدفاع عن الحريات ، حرية الفرد التي تتضمن مثلاً عدم القبض عليه بسبب تعسفى ، وبقائه طليقاً متمتعاً بنسبمات الحرية ما دام لم يرتكب ذنباً يعاقب عليه القانون العام ، أو يخل بنظام الجماعة كلها . . كذلك فإن كل شعب ليفخر كل الفخر بتاريخه ، ومجده السابق ، وما ذلك إلا لأن تاريخه وأمجاده هذه ليست إلا تاريخ الكفاح من أجل حريته السياسية ، وحقوق المواطنين جميعاً . . من أجل الاستقلال والديموقراطية السياسية ، ثم تطور كفاح الانسانية من المطالبة بالحقوق السياسية العامة ، الى بذل الجهود الرائعة من أجل ما يمكن تسميته بالحقوق الاقتصادية من أجل الحق فى الحياة بأفضل مستوى ممكن من المعيشة . وحسن العمل ، وحق المساواة فى الفرص بدون تمييز للجنس أو العنصر أو الدين .

كذلك تطور الكفاح من أجل حقوق الانسان من الدائرة المحلية الوطنية الى المجال الدولى العام . . فلم تعد الحقوق تطلب للفرد باعتباره عضواً فى العائلة البشرية جميعاً .

ولقد شنت انسانيات عصر النهضة فى العالم ، الهجوم السياسى والاجتماعى الذى استمر فى أشكال مختلفة متعددة فى القرون السادس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر حتى انتهى الى اعلان الثورة الفرنسية لحقوق الانسان فى عام ١٧٨٩ ، ثم الى مناداة هيئة الامم المتحدة بالاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ .

حقوق الانسان السياسية

لخص أحد أساتذة السوربون وهو البير باييه تاريخ كفاح الانسانية فى سبيل حقوق الانسان فى كتاب صغير رائع بعنوان « تاريخ اعلان حقوق الانسان » كان لنا شرف ترجمته الى اللغة العربية بتكليف من الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ونشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر . واننا وان كنا نوصى كل مواطن بضرورة قراءته والامعان فيه ، الا أننا مع ذلك نحرص على أن نثبت هنا فقرات منه ، فهو يقول : ان الكثيرين كانوا يملأهم الأمل عند بدء هذا القرن فى أن المبادئ التى أعلنتها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وقد كسبت المعركة نهائيا وأنه لا يمكن أن تقيمها فى سبيل التقدم البشرى قوى الجمود والتعصب والحقق الفاشية والعنصرية لا تقولان ولا تعملان الا ما قيل وعمل فى أحلك ساعات الماضى ، وذلك لأن البشر لم ينتظروا قيام هذه المذاهب لكى يحرقوا الكتب ، ويلقوا بالمعارضين فى السجون ويقيدوا العمال داخل المنظمات المهنية ، ويلغوا الحريات السياسية ويلقنوا عبادة الرئيس ، ويمجدوا حقوق القوة . ومع ذلك فإن هذه المبادئ تعرض اليوم كابتكارات فنية ، وكثيرا ما يحدث أن ينخدع بها الجانب الأكثر سذاجة من الجمهور .

صدرت وثيقة اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ عن
اربعة مبادئ أساسية :

١ - يولد الناس أحرارا ويظلون أحرارا متساوين
فى الحقوق •

٢ - يمكن للناس أن يفعلوا كل مالا يضر الغير •
وبناء على ذلك يمكنهم أن يفكروا ويتكلموا ويكتبوا ويطبّعوا
فى حرية •

٣ - للمواطنين الذين تتكون منهم الأمة الحق المطابق
فى ادارتها •

٤ - يجب على الأمة صاحبة السلطان أن تضع نصب
عينها دائما حقوق الأفراد من جهة ، والمصلحة العامة من
جهة أخرى •

وهكذا يقرر المبدأ الأول حرية الانسان ، وحقه فى
المساواة فى الحقوق العامة ، مساواة لا تلغى التفاوت
الاجتماعى ، ولكنها لا تمنع أحدا من الوصول الى وظائف
الحكم والادارة بحجة أنه لا ينتمى الى طبقة عليا ، فواضعو
الوثيقة لم تعد لديهم الا طبقة واحدة هى طبقة الرجال ،
وبناء على ذلك تعلن المادة الأولى من الوثيقة « أن التفاوت
الاجتماعى لا يمكن أن ينهض الا على أساس المنفعة العامة » ،
وتضيف المادة الرابعة أن جميع المواطنين لما كانوا متساوين
أمام القانون ، فانهم متساوون أيضا فى امكان الوصول
الى كافة المراتب ، والمناصب والوظائف العامة تبعا لكفاياتهم
ودون أى تمييز بينهم غير ما يتحلون به من فضائل

ومواهب • وتذهب الوثيقة الى أبعد من ذلك فلا تقف في سرد الحقوق الطبيعية الخالدة التي يتساوى أمامها الناس عند ذكر الأمن وحق مقاومة الظلم ، أى : الحرية ، بل تذكر أيضا « الملكية » ومن هنا ينتج أن أى نظام يكون فيه البعض مالكين ، والآخرين غير مالكين دون أن يستند هذا التمييز الى أساس من الفضيلة والموهبة مضادا للمبدأ الأول من مبادئ سنة ١٧٨٩ •

والمبدأ الثانى واضح ، فالحرية عند محررى الوثيقة هى « القدرة على عمل كل ما يضر بالغير » وبعبارة أخرى « أن مزاول كل انسان لحقوقه الطبيعية لا حدود لها غير تلك التى تضمن لأعضاء الهيئة الاجتماعية الآخرين التمتع بنفس الحقوق » •

ومثل هذا التعريف يتضمن حق كل انسان فى أن يفكر ، وفى أن يعبر عن آرائه ، وصيغ ذلك فى مادتين ، فقالت المادة العاشرة أنه « لا يجوز أن يضار أحد بسبب آرائه حتى الدينية منها ، وذلك ما دامت مظاهرها لا تخل بالأمن العام الذى يكفله القانون » • وقالت المادة الحادية عشر أن « حرية التعبير عن الأفكار والآراء حق من أئمن حقوق الانسان ، ولذلك فلكل مواطن أن يتكلم وأن يطبع فى حرية ، غير مسئول الا عن سوء استعمال تلك الحرية فى الحالات التى يحددها القانون •

والمبدأ الثالث يقرر سيادة الأمة ، أى الديمقراطية • وأعلنت المادة الثالثة فى صراحة « أن مصدر كل سيادة

يتركز بصفة أساسية في الأمة ، فلا تستطيع أية هيئة
أو أي فرد أن يزاوِل سلطة لا تصدر عنها صراحة .

ولكى لا يظل هذا المبدأ نظريا ، لم يكتف النص على
أن المواطنين هم أصحاب الحق في إدارة الأمة ، بل حرصت
الوثيقة على أن تنص على واجبهم في أن يضعوا هم بأنفسهم
أو بواسطة ممثلين لهم ، القوانين وأن يحددوا أنواع ومقدار
الضرائب العامة وأن يشرفوا على انفاقها .

والمبدأ الرابع يحدد للمواطنين الطريقة التي يجب أن
يستخدموها بها سيادتهم ، فحددوا واجب الشعب في أن
يحتفظ دائما للفرد بحقوقه الطبيعية الخالدة ، كما أن عليه
أن يضع نصب عينيه المصلحة العامة ومنفعة الجميع .

وقد كان لتضافر الأفكار والشعوب خلال أكثر من
ألفي عام الفضل في انبثاق تلك الوثيقة الشهيرة في
عام ٨٩ ، والمبادئ التي تعلنها غنية منذ نشأتها بتراث
إنساني ضخم من التجارب ، وهي تحمل في ثناياها القيم
الأساسية وآراء الحكماء وإرادة الشعوب والتضحيات
العديدة التي بذلنا من أجل تحقيق المثل الانسانية العليا ،
فبرزت بروزا واضحا في المجالين الفكري والسياسي .

أما المجال الاقتصادي فقد ظل ينتظر مجهودا آخر
كمجهود عام ١٧٨٩ .

حقوق الانسان الاقتصادية :

ان النظام الذى نسير عليه اليوم يسمى بالنظام الرأسمالى ، ولكن هذا الاصلاح غامض ، وذلك لان عبارة رأس المال ليس لها معنى دقيق الحدود ، والحياة الاقتصادية الحديثة قد تضمنت دائما وجود رؤوس أموال اى أموال منقولة او ثابتة يسعى اصحابها الى استثمارها . ولكن الرأسمالية التى يدل معناها الواسع على استخدام رؤوس الأموال تتخذ مظهرين مختلفين تمام الاختلاف ، وذلك حسبما تكون هذه الأموال ملكا لصاحب العمل او ملكا للآخرين ، وحسبما تكون المنافسة أو الاتفاق بين أصحاب العمل . والمظهر الثانى هو اليوم المظهر المسيطر فأصحاب الأعمال الكبيرة ومديروها لا يقدونها بأموالهم الخاصة وأموال أسرهم ، بل بالأموال التى يقدمها صغار المدخرين ومتوسطوهم . وهم فوق ذلك بدلا من أن ينافس بعضهم بعضا ، نراهم قد اعتادوا التجمع فيما يسمى « التراسيت » - أى اتحاد شركات الاحتكار - التى تسيطر على ميادين الاقتصاد المختلفة من بنوك الى صناعات الصلب الى مناجم الفحم الى النسيج الى السماد الى الكهرباء . . الخ ،

والنتيجة من كل هذا أننا نرى اليوم نظاما اقطاعيا جديدا وخلق النظام الاقتصادى الحالى ملوكا للحديد والفحم والسماد والبنوك ، وهم يسيطرون منفردين على هذا الجزء أو ذاك من الاقتصاد ، ومجتمعين على الاقتصاد كله .

وهل السلطة التي تملكها هذه الاقطاعية المالية أقل من السلطة التي كانت تملكها الاقطاعية الأرضية في العهد القديم ؟ انها سلطة أكبر من عدة نواح .

الاقطاعيون الجدد يتحكمون في صفار الراسماليين ومتوسطيهم أى من المساهمين الذين أودعوا لديهم مالهم دون أن يكون لهم فى الواقع أى اشراف على طريقة استخدام هذا المال . انهم يسيطرون على صفار الزراع والمقاولين والتجار ومتوسطهم الذين يضطرون للخضوع لاداة الاحتكار خوفا من خوض معارك يعرفون من قبل أنهم فاقدها .

والهم يسيطرون بواسطة تحديد الاجور على جميع أولئك الذين - يضطرون - بحكم حرمانهم من أدوات الانتاج - الى تأجير عمل أذعتهم وأذرعهم الى من يحرزون تلك الأدوات .

انهم يسيطرون - بواسطة تحديد الأسعار - على مجموع المستهلكين الذين يضطرون - بحكم الغاء المنافسة - الى الدفع بدون مناقشة .

ولقد يرد على ذلك بأن السلطات العامة الصادرة عن الشعب تستطيع أن تقاوم رجال المال بل ومن واجبهم أن تقاومهم . وهذا صحيح من الناحية النظرية .

ولكن هؤلاء الاقطاعيين الجدد قد اكتشفوا منذ عهد بعيد عن استعباد الدولة . والرشوة هى أسماك أسلحتهم ،

فتراهم يرمون شباكهم على وزير ، وعلى رجال السياسة
لكي يتزعوا منهم بالقرارات المربحة التي يريدونها .
ثم أن هناك وسيلة أخرى أكثر من السابقة غلة ،
وهي وضع رجال المال أيديهم على الصحف باسم حرية
الصحافة ، وذلك إما بشرائها وإما السيطرة عليها بمنحها
الاعلانات التي لا تستطيع أن تعين يدونها أو حرمانها
منها . وعندما يمتلكون هذا السلاح الخطير تراهم يستعملونه
بطرق ثلاث : أولاها : أن ينظموا حملات سباب وتشهير
ضد رجال السياسة الذين يرفضون طاعتهم ، وهناك
ورقات خاصة (صحف) مخصصة لهذه الغاية ، وثانيها :
اتخاذ التدابير اللازمة لكي تفوز الحكومات المطيعة بتلك
الثقة التي تنجح بفضلها في عقد القروض ، وأما الحكومات
العاصية فمآلها الى الاندحار أمام الذعر الاقتصادي المنظم .
وأخيرا تأتي الطريقة الثالثة وهي أخطرهم جميعا إذ نرى
« الصحافة الكبيرة المعدة اعدادا قويا تبسط تأثيرها
المباشر على الرأي العام أى على الناخبين ، وبفضل الأخبار
المفترضة أو الكاذبة تملأ على جانب كبير من الرأي العام
اتجاهات تفكيره وبذلك نرى الملايين المضللين يخدمون على
غير وعى منهم الأعياب السيطرة المالية ، وهم يعتقدون في
سذاجة أنهم يخدمون المصلحة العامة » .

وهكذا يقفز البصر أن النظام الاقتصادي الحالي
يتضمن اعتداء يوميا على وثيقة حقوق الانسان . فالفلاح
في أرضه ، والمقاول الصغير في مكتبه ، والتاجر الصغير

ففي خاتومته مضطرين للخضوع لارادة الاحتكار الاقطاعية . وكذلك فلا المواهب ولا الفضائل هي التي تمكن الاقطاعيين الجدد من أن يأمرؤا بينما يطيع الباقون . كذلك فان وثيقة حقوق الانسان تنص على أن التفاوت الاجتماعي لا يمكن أن يكون له أساس غير المنفعة المشتركة ومع ذلك فالامتيازات التي يتمتع بها رؤساء الاحتكار مضادة للمنفعة المشتركة ، وتنص وثيقة الانسان على أن الأمة هي مصدر كل سلطة وأن هيئة أو فرد لا يستطيع أن يزاول سلطة لا تصدر عنه ، ومع ذلك فان سيادة الأمة تحيطها كل يوم قوة الاحتكار وسلطة رؤساء الاحتكار ، لا تصدر بأي نحو عن الأمة . كما تنص وثيقة الاعلان على أن حرية التعبير عن الأفكار حق من أئمن حقوق الانسان وأن كل مواطن يستطيع بناء على ذلك أن يتكلم ويكتب ويطيع في حرية ، ومن ذلك فان الاقطاعيين الجدد قد أخذوا - في الواقع - يضعون أيديهم على وسائل التعبير عن الأفكار .

هل يمكن أن نستنتج من كل ذلك ضرورة القيام في المجال الاقتصادي بمثل ما قام به عام ١٧٨٩ ، اذا أردنا أن نظل أوفياء لروح وثيقة الانسان ؟

يجيب على نفسه الأستاذ البيربايه ، فيورد نص المواد الثمانية الأولى من مشروع لتكملة وثيقة حقوق الانسان وضعته رابطة حقوق الانسان في مؤتمرها الذي عقدته بمدينة ديجون في ٢١ يولية سنة ١٩٣٦ ، وهي تعوق

مجموعها من أسس وثيقة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالاعلان
العالمي لحقوق الانسان •

هيئة الأمم تعلن حقوق الانسان

كان من نتائج الحرب العالمية الأخيرة ، أن استقرت
في أذهان شعوب العالم الحاجة الملحة الى الاعتراف بحقوق
الانسان الأساسية ، ووضع كل الوسائل التي تضمن
احترامها ، وبالفعل ، تضمنت مقترحات دومبارثن أو كس
ضرورة تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية •
وحيثما اجتمع ممثلو الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام
١٩٤٥ ، انهمالت عليهم الخطابات تدعوهم الى ايلاء هذه
المسألة الحيوية عناية خاصة • وكان أن ذكرت حقوق
الانسان في ديباجة ميثاق الهيئة وفي ست مواد مختلفة
منه •

ولم تكف تتكون هيئة الأمم المتحدة حتى فكر المجلس
الاقتصادي والاجتماعي التابع لها في وضع مشروع باعلان
حقوق الانسان ، ومشروع باتفاق دولي يتضمن تلك
الحقوق ، ومشروع ثالث بالوسائل العملية اللازمة
لتنفيذها ، وبالفعل ألف المجلس لجنة من ثمانية عشر
عضوا لوضع هذه المشروعات الثلاثة وسماها « لجنة حقوق
الانسان » ، وبعد أن خصصت تلك اللجنة ثلاث دورات ،
وما يقرب من عامين لانجاز هذه المهمة ، تقدمت الى المجلس

الاقتصادي والاجتماعي بمشروع لاعلان حقوق الانسان ،
وبعض تخطيطات لمشروع اتفاق دولي بتلك الحقوق ، وفي
الجلسة المائة والاثني والأربعين التي عقدتها الجمعية
العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨
قررت الجمعية تحويل هذه الوثائق على اللجنة الثالثة
لهيئة . ونخصبت هذه اللجنة الثالثة خمسة وثمانين
اجتماعا لهذا الغرض ، بإذلة من الوقت والاهتمام له أكثر
من أي موضوع آخر ناقشته الهيئة ، وأخيرا انتهت الموافقة
على المشروع في ٧ ديسمبر ، وبعد ثلاثة أيام أي في
١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . أقرت الجمعية العمومية الاعلان
العالمي لحقوق الانسان ، وافقت عليه ثمان وأربعون دولة ،
وامتنعت عن التصويت ثمانية ، وتغيبت اثنتان . وكانت
بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتي ترغب في إضافة
تحسينات وتعديلات عليه تزيد من قيمته ، وخاصة بالنسبة
لحقوق الشعوب .

وبعد هذا الحدث التاريخي دعت الجمعية العمومية
جميع الدول الأعضاء لنشر نص الاعلان « والعمل على بثه ،
وعرضه ، وقراءته وشرحه خاصة في المدارس والمعاهد
التعليمية ، دون تفرقة مبنية على الأوضاع السياسية القائمة
في مختلف البلدان والأقاليم .

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

دباجة :

أما وأن الاعتراف بكرامة الإنسان المتأصلة في كيان
أعضاء الأسرة البشرية جميعا وبحقوقهم المتساوية ، التي
لا انتزاع لها ، وإنما هو أساس الحرية والعدل والسلام
في العالم .

وأن تجاهل حقوق الإنسان واختيارها قد أفضى الى
أعمال همجية استثارت ضمير الإنسانية ، وأن انبثاق عالم
يتمتع فيه المرء بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الخوف
والعوز قد أعلن أرفع ما يصبو اليه الناس .

وأن سيادة القانون لابد منها لحماية حقوق الإنسان ،
حتى لا يلجأ المرء مضطرا ، في آخر أمره بالظلم والظقيان ،
الى دفعهما عنه بالثورة .

وأن من الجوهرى العمل على تنمية العلاقات الودية
بين الأمم ، وأن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد

إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة وقيمة الشخصية البشرية ، وبمساواة الرجال والنساء في الحقوق ، كما أعلنت عزمها على تعزيز الرقي الاجتماعي ، وأن تهتم ظروفنا أفضل للحياة تحت ظل من الحرية أوسع مدى .

وأن الدول الأعضاء قد تعهدت أن تحقق ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، الاحترام العلى لحقوق الإنسان وحياته الأساسية .

وأن الفهم المشترك لهذه الحقوق والحريات ذو أهمية عظمى للابقاء بهذا العهد ايفاء تاما :

فإن الجمعية العمومية تعلن

هذا الاعلان العالمى لحقوق الإنسان كمثل أعلى مشترك تسعى الى بلوغه كافة الشعوب وكافة الأمم ، وذلك لكي يحاول جميع الافراد وجميع هيئات المجتمع - وقد استقرت فى نفوسهم هذه النصوص - أن يعملوا بواسطة التعليم والتربية على تنمية واحترام هذه الحقوق والحريات ، وضمان الاعتراف بها وتطبيقها فعليا بواسطة اجراءات مطردة فى المجالين العوقى والدولى ، وذلك بين شعوب الدول

الأعضاء ذاتها أو بين شعوب الأراضى الموضوعة تحت
إشرافها •

المادة ١ : يولد الناس أحرارا متساوين فى الكرامة
والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل
بعضهم بعضا بروح الاخاء •

المادة ٢ : (١) لكل انسان أن يتمتع بكافة الحقوق
والحريات الواردة فى هذه الوثيقة وذلك بدون تمييز من
أى نوع مثل العنصر ، واللون ، والجنس ، واللغة ،
والدين ، والرأى السياسى أو غيره من الآراء ، والأصل
القومى أو الاجتماعى ، والملكية ، والنسب أو ما إليه •

(٢) وفوق ذلك ، لن يكون هناك أى تمييز يستند
الى الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الاقليم
الذى ينتمى إليه المرء ، سواء أكان ذلك البلد أو الاقليم
مستقلا ، أو تحت الوصاية ، أو غير متمتع بالحكم الذاتى
أو مقيدا فى سيادته بأى قيد آخر •

المادة ٣ : لكل أفراد الحق فى الحياة ، وفى الحرية ،
وفى أن يعيش آمنا مطمئنا •

المادة ٤ : لا يسترق ولا يستبعد أحد ، والرق والنخاسة • في كافة صورهما ممنوعان •

المادة ٥ : لا ينزل التعذيب بأحد ، ولا يعامل أحد أو يعاقب بشكل غير انساني أو مزرى بالكرامة •

المادة ٦ : لكل انسان الحق في أن يعترف له في كل مكان بشخصيته القانونية •

المادة ٧ : الجميع متساوون أمام القانون ، ولكل فرد - دون أى تمييز وعلى قدم المساواة - الحق في أن يحتوى به • وللجميع الحق في الحماية ضد كل تمييز يعتبر خروجاً على هذا الاعلان ، وضد كل تحريض على هذا التمييز •

المادة ٨ : لكل انسان الحق في الالتجاء الفعلي الى القضاء الوطنى المختص بالنظر فى كل اعتداء على الحقوق الأساسية المعترف له بها فى الدستور والقوانين •

المادة ٩ : لا يجوز القبض على أحد أو حبسه أو نفيه باجراء تعسفى •

المادة ١٠ : لكل انسان الحق على قدم المساواة التامة فى أن تسمع دعواه بطريقة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة

وغير متحيزة لتقضى فى حقوقه والتزاماته أو فى وجود
أساس لكل اتهام يوجه اليه فى المسائل الجنائية •

المادة ١١ : (١) كل متهم بعمل جنائى مفروض براءته
الى أن تثبت ادانته قانونا بتحقيق علنى تتوفر فيه كافة
الضمانات اللازمة لدفاعه عن نفسه •

(٢) لا يجوز أن يحكم بإدانة أحد لعمل قام به أو
امتنع عنه ما لم يكن ذلك متعاقبا عليه عند حصوله بموجب
القانون الوطنى أو الدولى • كما أنه لا يجوز والنظام العام
والرفاهية العامة فى مجتمع ديموقراطى •

(٣) لا يجوز ، فى حال من الأحوال ، ممارسة هذه
الحقوق والحريات على نحو يتعارض مع أهداف ومبادئ
الأمم المتحدة •

المادة ٢٢ : لا يجوز أن يتعرض أحد للتدخل تعسفى
فى حياته الخاصة أو فى أسرته أو منزله أو مراسلاته •
ولا أن يعتدى على شرفه وسمعته • ولكل انسان الحق فى
حماية القانون ضد مثل هذا التدخل وذلك الاعتداء •

المادة ١٣ : (١) لكل انسان الحق فى التنقل بحرية
وفى اختيار سكنته داخل الدولة •

(٢) لكل انسان الحق فى أن يغادر أى بلد ، بما فى ذلك بلده ، وأن يعود اليه •

المادة ١٤ : (١) لكل انسان الحق ، عند الاضطهاد ، فى أن يبحث عن ملجأ ، وأن يتمتع فى البلاد الأخرى بوجود هذا الملجأ •

(٢) لا يجوز أن يحتج بهذا الحق فى حالة اتخاذ اجراءات قائمة على أساس حقيقى نتيجة لجريمة من جرائم القانون العام أو لأعمال مضيادة لمبادئ وأغراض الأمم المتحدة •

المادة ١٥ : (١) لكل انسان الحق فى أن تكون له جنسية •

(٢) لا يحرم أحد ، تعسفاً ، من جنسيته ، ولا من حقه فى تغييرها •

المادة ١٦ : (١) لكل رجل وامرأة منذ سن البلوغ بدون أى قيد يرجع الى العنصر أو الجنسية أو الدين الحق فى الزواج وتكوين عائلة • وحقوقهما متساوية ، من حيث الزواج أثناء قيامه وعند انقضائه •

(٢) لا يجوز أن يعقد الزواج الا بموافقة الزوجين
في حرية ورضى تام .

(٣) الأسرة هي العنصر الطبيعي ، والأساسي
للمجتمع ، ولها الحق في حماية الهيئة الاجتماعية والدولية .
المادة ١٧ : (١) لكل انسان الحق في الملكية سواء
بصفة فردية أو جماعية .

(٢) لا يحرم أحد من ممتلكاته تعسفا .

المادة ١٨ : لكل انسان الحق في حرية التفكير ،
والعقيدة والدين : وهذا الحق يتضمن حرية تغيير دينه أو
عقيدته . كما يوليه الحرية في الاعراب غنهما . سواء بصفة
فردية أو في جماعة وسواء أكان ذلك في السر أو في العلن
بواسطة التعليم ومزاولة الطقوس والشعائر والمراسيم .

المادة ١٩ : لكل انسان الحق في حرية الرأي
والتعبير . وهذا الحق يتضمن الحرية في اعتناق الآراء
بدون تدخل من الغير . واستقصاء وتلقى ونشر الأخبار
والآراء بأية وسيلة من الوسائل ودون اعتبار للحدود .

المادة ٢٠ : (١) لكل انسان الحق في حرية الاجتماع
وتكوين الجمعيات السلمية .

(٢) لا يرغم أحد على الانضمام الى أى جمعية .

المادة ٢١ : (١) لكل انسان الحق في أن يشارك في
ادارة شئون بلاده العامة . وذلك بصفة مباشرة أو بواسطة
ممثلين منتخبين انتخابا حرا .

(٢) لكل انسان الحق فى تولى الوظائف العامة فى بلده على أساس المساواة .

(٣) ارادة الشعب هى مصدر السلطات العامة . وهذه الارادة يجب أن يعبر عنها بواسطة انتخابات دورية شريفة على أساس الاقتراع العام والسرى المساوى فيه بين الناخبين أو تبعاً لنظام مماثل يكفل حرية التصويت .

المادة ٢٢ : لكل انسان - بصفته عضواً فى الهيئة الاجتماعية - الحق فى التأمين الاجتماعى ، وله الحق بفضل الجهود القومى والتعاون الدولى ، ووفقاً لنظام وموارد كل دولة فى أن ينال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته ولتنمية شخصيته تنمية طليقة .

المادة ٢٣ : (١) لكل انسان الحق فى العمل ، والحرية فى اختياره لشروط عادلة موافية ، كما أن له الحق فى الحماية من البطالة .

(٢) لكل انسان - دون أى تمييز - الحق فى الحصول على أجر متساو عن عمل متساو .

(٣) لكل من يعمل الحق فى أجر عادل مجز يكفل له ولأسرته حياة تتفق مع الكرامة البشرية ، ويكمل عند الضرورة بأية وسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية .

(٤) لكل انسان الحق فى أن يكون وأن ينضم الى نقابات حماية لمصالحه .

المادة ٢٤ : لكل انسان الحق فى الراحة ، وأن يتمتع بأوقات فراغ ، وينطوى هذا الحق على تحديد معقول لساعات العمل ، وعلى الحصول على إجازات دورية بأجر .

المادة ٢٥ : (١) لكل انسان الحق فى مستوى من الحياة يضمن له ، ولأسرته الصحة والرخاء ، وبخاصة فيما يتعلق بالماكل والمسكن والعناية الصحية ، والخدمات الاجتماعية الضرورية ، كما أن له الحق فى التأمين عند البطالة ، والمرض ، والعجز ، والتمرل ، والشيوخوخة ، وفى كل حالة أخرى يفقد معها أسباب معاشه نتيجة لظروف لا دخل لارادته فيها .

(٢) للأممو الطفولة الحق فى عناية ومساعدة خصوصيتين وجميع الأطفال سواء المولودين منهم فى الزواج أو غير الزواج يتمتعون بنفس الحماية الاجتماعية .

المادة ٢٦ : (١) لكل انسان الحق فى التعليم . ويجب : أن يكون التعليم مجانا فى المرحلتين الأولى والأساسية على الأقل والتعليم الأولى اجبارى . ومن الواجب تعميم التعليم الفنى والمهنى والدراسات العليا يجب أن تتاح للجميع بالتساوى التام وفقا لمواهبهم .

(٢) يجب أن يهدف التعليم الى تنمية الشخصية الانسانية وتقوية احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، والى تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الأمم ، والجماعات البشرية والدينية ، والى دعم مجهود الأمم المتحدة لتوطيد السلام .

(٣) للوالدين حق الأولوية في اختيار نوع التعليم لأولادهم .

المادة ٢٧ (١) لكل انسان الحق في أن يشترك بحرية في حياة المجتمع الثقافية ، وأن يتمتع بالفنون ، وأن يساهم في التقدم العلمي وما ينجم عنه من منافع .

(٢) لكل انسان الحق في أن تحمي المصالح الأدبية والمادية الناجمة عن كل إنتاج له في العلوم والآداب والفنون .

المادة ٢٨ : لكل انسان الحق في أن تسود نظام اجتماعي ودولي يضمن معه تحقيق الحقوق والحريات المنصوص عنها في هذا الاعلان تحقيقا تاما .

المادة ٢٩ : (١) على كل انسان واجبات نحو الهيئة الاجتماعية التي من الممكن أن تنمو فيه وحدها شخصيته نموا حرا كاملا .

(٢) لا يخضع أحد في ممارسة حقوقه وحرياته الا الحدود التي يفرضها القانون غرضها الوحيد هو تأمين الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم ، واحترامها ، وتحقيق مقتضيات الأخلاق .

المادة ٣٠ : لا يجوز تفسير أى نص من نصوص هذا الاعلان بما يولى أى دولة أو جماعة أو فرد الحق في الاشتراك

فى أى نشاط أو القيام بأى عمل يرمى الى تقويض الحقوق
والحرىات المثبتة فيه • توقيع عقوبة أشد من تلك التى
كانت توقع وقت ارتكاب العمل الاجرامى •

القاهرة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

محمد مندور

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٧٢٢٢

ISBN — 977 — 01 — 4482 — 7



بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعاً ملموساً حياً يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية سميعة بالهدد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف مغلطة اليونسكو تجربة مصرية منفردة تستحق أن تنتشر في كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها في دول أخرى، كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلقاها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كياناً ثقافياً له مضمونه وشكله وهدفه التنبول، ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى اعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هي الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سبباً قوياً لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التوزيع تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدراً أساسياً وخالداً للثقافة، وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن على التوالي، تضيف دائماً من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والمسنوات زادا ثقافياً لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحرومة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥٠
قرشاً

1.8
273



0527369



مهرجان